

الابر من المنح فاليد اليسرى هي التي تعمل .

لذلك نجد الذي يكتب بيده اليسرى يتقن الكتابة بها أفضل من الذي يكتب باليمنى في بعض الأحيان ، ومن هنا نقول : إنه من الخطأ أن تحاول تغيير سلوك الذي يعمل بيده اليسرى بدلاً من اليمنى ؛ لأن ذلك عبث لن يصل لنتيجة .

وأحياناً نجد الجهار المتحكم في حركة اليدين موجرحاً في منتصف ووسط المنح ، فيرسل حركات متوازنة لليد اليمنى واليد اليسرى معاً ، ولذلك نجد شخصاً يكتب بيديه اليمنى واليسرى معاً بالسرعة نفسها وبالإنفاق نفسه ، ويؤدي بهما الأعمال بثلثاتية عادية ، والله في خلقه شئون ، فهو يعطينا الدليل على أنه لا تحكمه قواعد ، فهو قادر على أن يجعل اليد اليمنى تعمل ، وقادر على أن يجعل اليد اليسرى تعمل ، أو يجعلهما يعملان معاً بالقوة نفسها ، أو يجعل كلتا اليدين غير قابلتين للعمل . إنها ليست عملية آلية خارجة عن إرادة الله ، بل كل شيء خاضع لإرادته سبحانه .

« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » المقصود به الحلف ، والحلف من معانيه التقوية ، وهي مأخوذة من الحلف ، وهو أن يتحالف الناس على عمل ما . ونحن عندما نتحالف على عمل فنحن نقسم العمل بيننا ، وعندما نفعل ذلك يسهل علينا جميعاً أن نفعله .

« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حلیم » والكسب عملية إرادية . لأنك ساعة تقسم بالله دون أن تفصد فهو لا يؤاخذك ، وهذا دليل على أن الله واسع حلیم . ويقول الحق سبحانه وتعالى بعد ذلك :

﴿ الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ مَتْرَافًا

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَأْتِوا بِهَا لَكَ عَذَابٌ رَجِيمٌ ﴾

يؤلون : أى يحلفون ألا يقربوا أزواجهن في العملية المخصوصة ، ويريد الرجل أحيانا أن يؤدب زوجته فيهجرها في الفراش بلا عيب ، ويدون أن يحلف . وبعض الناس لا يستطيعون أن يمتنعوا عن نساءهم من تلقاء أنفسهم ، فيحلفون ألا يقربوهن حتى يكون اليمين مانعا ومشجعا له على ذلك . وكان هذا الأمر مألوفاً عند العرب قبل الإسلام .

كان الرجل يمتنع عن معاشرته زوجته في الفراش أى فترة من الزمن يريد ، وبعضهم كان يحلف ألا يقرب زوجته زمنا محدداً ، وقبل أن ينتهى هذا الزمن يحلف مينا آخر ليزيد المدة فترة أخرى ، وهكذا حتى أصبحت المسألة عملية إذلال للمرأة ، وإعصافاً لها ، وامتناعاً عن أداء حقها في المعاشره الزوجية . وكان ذلك إحداراً لحق الزوجية في الاستمتاع بزوجها .

ويريد الحق سبحانه وتعالى أن ينهى هذه المسألة ، وهو سبحانه لا ينهىها لحساب طرف على طرف ، وإنما بعدل الخالق الحكيم الرحيم بعباده . وكان من الممكن أن يجرمها ويحرمها نهائياً ويمنع الناس منها . لكنه سبحانه عليم بخفايا وطبيعة النفوس البشرية ، فقد نرى امرأة أن تستغل إقبال الرجل عليها ، إما لجمال فيها أو لتوقد شهوة الرجل ، فتحاول أن تستدله ، لذلك أعطى الله للرجل الحق في أن يمتنع عن زوجته أربعة أشهر ، أما أكثر من ذلك فالمرأة لا تطبق أن يمتنع زوجها عنها .

« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » والإسلام يريد أن يبنى الحياة الزوجية على أساس واقعى لا على أفكار مجتعة ومجحفة لا تثبت أمام الواقع ، فهو يعترف باليول فيعليها ولكن لا يهدمها ، ويعترف بالغرائز فلا يكتمها ولكن يضبطها .

وهناك فرق بين الضبط والكبت ؛ فإن الكبت يترك الفرصة للداء ليستشرى خفياً حتى يتعجر في نوازع النفس الإنسانية تفجراً على غير ميعاد ويدون احتياط ، لكن الانضباط يعترف بالغريزة ويعترف باليول ، ويحاول فقط أن يهديها ولا يهدمها . ويخضع البشر في كل أعمالهم لهذه النظرية حتى في صناعتهم ، فالذين يصنعون

المراجل البخارية مثلا يعملون في تلك المراحل التي يمكن أن يضبط فيها الغاز ضغطا فينبجرها يعملون لها متنفسا حتى يمكن أن يخفف الضغط الزائد إن وُجد ، وقد يصممون داخلها نظاما آليا لا يتدخل فيه العقل بل تحكم الآلة نفسها .

والحق سبحانه وتعالى وضع نظاما واضحا في خلقه الذين خلقهم ، وشرع لهم تكوين الأسرة على أساس سليم . وبنى الإسلام هذا النظام أولا على سلامة العقيدة ونهايتها ووحدتها حتى لا تتوزع المؤثرات في مكونات الأسرة ، لذلك منع المسلم من أن يتزوج من مشركة ، وحرم على المسلمة أن تتزوج مشركا . وبعد ذلك علنا معنى الالتقاء الفريزي بين الزوجين . ولقد أراد الحق سبحانه وتعالى ألا يطلق الجنان للفريزة في كل زمان التواجد الزوجي ، فجعل الحيض فترة يحرم فيها الجماع وقال :

### ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي الْحَيِضِ ﴾

( من الآية ٢٢٢ سورة البقرة )

وهكذا يضبط الحق العلاقة الجنسية بين الزوجين ضبطا سليما نظيفاً .

الحق سبحانه وتعالى يعلم أن النفس البشرية ذات أغيار ؛ لأن الإنسان حادث له بداية ونهاية ، وكل ما يكون حادثا لا بد أن يطرا عليه تغير . فإذا ما التقى الرجل بالمرأة . كان لا بد من أن يتحدد هذا اللقاء على ضوء من منهج الله ؛ لأن اللقاء إن تم على منهج البشر وعواطفهم كان المصير إلى الفشل ؛ لأن مناهج البشر متغيرة وموقوتة ، ولذلك يجب أن يكون لقاء الرجل بالمرأة على ضوء معايير الله .

فالله يعلم أن للنفس نوازع ومتغيرات ، ومن الجائز جدا أن يحدث خلاف بين الزوجين ، فيجعل الله سبحانه وتعالى متنفسا يتنفس فيه الزوج للتأديب الذي ينشده التهذيب والإبقاء ، فشرع للرجل إن رأى في امرأته إذلالا له بجهاها وبهسها ، وقد يكون رجل له مزاج خاص ورغبة جامحة في هذه العملية ؛ لذلك شرع الله له فترة من الفترات أن يحلف ألا يقرب امرأته ، ولم يجعل الله تلك الفترة مطلقة ، إنما قيدها بالحلف حتى يكون الأمر مضبوطا .

راجع أصله وخرج أصليته الدكتور أحمد نصر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر .

فالحق يريد العلاج لا القسوة . فلو لم يكن الرجل مضبوطا يمين فقد يُغبر رايه بأن يأتي زوجته ، ولذلك قال الحق : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » أي إن لك أيها الزوج أن تحلف ألا تقرب زوجتك أربعة أشهر لكن إن زادت المدة على أربعة أشهر فهي لن تكون تأديبا بل إضرارا . والمخالق عز وجل يريد أن يؤدب لا أن يضرب . فإذا ما تجاوزت المدة يكون الزوج متعديا ولا حق له .

إن الحق سبحانه وتعالى هو خالق الميول والعواطف والغرائز ويقين لها التقنين السليم . إنه عز وجل يترك لنا ما يدلنا على ذلك ، ففي خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، يمر عمر في جوف الليل فيسمع امرأة تقول الأبيات المشهورة :

تطاول هذا الليل واسود جانبه  
وأدقني إلا خليل الأعبه  
فوالله لولا الله تخشى عواقبه  
لزلزل من هذا السرير جوانبه

معنى ذلك أن المرأة تعاني من الوحشة إلى الرجل ، وترشك المعاناة أن تدفعها إلى سلوك غير قويم ، لكن تقوى الله هي التي تمنعها من الانحراف . ومن الجائز أن نتساءل كيف سمع عمر هذه المرأة وهو يسير في الشارع ، وأقول : إن المرأة التي تأن عندها هذه الأحاسيس تترنم في سكوت الليل ، وعندما يسكن الليل لا تكون فيه ضجة فيسهل سماع ما يقال داخل البيوت ، ألم يسمع عمر كلام المرأة التي تجادل ابنتها في غش اللبن ؟

ولما سمع الفاروق كلام هذه المرأة التي تعاني من وحشة إلى الرجل ، ذهب بفطرته السليمة والمعيتة المشرقة إلى ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وقال لها : كم تصبر المرأة على بعد الرجل ؟ فقالت : من ستة شهور إلى أربعة أشهر . فنن عمر ستة أصبحت دستورا فيما بعد ، وهي ألا يبعد جندي من جنود المسلمين عن أهله أربعة أشهر . إذن فنقول الحق سبحانه وتعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » سبق حادثة عمر ، ثم ترك الحق لواقع الحياة أن يبين لنا

صدق ما قلته لنا ، وبأنى عمر ليستبط الحكم من واقع الحياة .

« فإن قاموا » أى فإن رجع الرجل ، وأراد أن يقترب من زوجته قبل مضي الأربعة أشهر ، فللرجل أن يكفر عن يمينه وتنتهى المسألة . ولكن إذا مرت الشهور الأربعة وتجاوزت المقاطعة مدتها يؤمر الزوج بالرجوع عن اليمين أو بالطلاق ، فإن استنح الزوج طلقها الحاكم ، وقال بعض الفقهاء : إن مضي مدة الأربعة أشهر دون أن يرجع رضى ، يجعلها مطلقة مطلقة واحدة بائنة . ولذلك يقول الحق :

﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾

واختلف العلماء ، هل تطلق الزوجة طلقة بائنة أو طلقة رجعية ؟ ومعنى « طلاق رجعى » مأخوذ من اللفظ نفسه ، أى أن الزوج له الحق أن يراجع امرأته دون إذن منها أو رضى . أما الطلاق البائن فإنه لا عودة إلا إذا عقد عليها عقدا جديدا بمهر جديد .

والطلقة فى الإيلاء بينونة صغرى وهى التى تحتاج إلى عقد ومهر جديدين ، هذا إذا لم يسبق طلاقان . والبينونة الكبرى وهى التى توصف بأنها ذات الثلاث ، فالزوجة فيها تطلق ثلاث مرات ، فلا يصح أن يعيدها الزوج إلا إذا تزوجت زوجا غيره ، وعاشت معه حياة زوجية كاملة ، ثم طلقها لأى سبب من الأسباب ، وبعد ذلك يحق لزوجها القديم أن يراجعها ويعيدها إليه بعقد ومهر جديدين ، لكن بعد أن يكتوى بغيره زواجها من رجل آخر . والحق سبحانه وتعالى يعرض هذه المسألة فيقول :

﴿ لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾

فالإسلام دين واقعي يعطى الزوج المسلم أشياء تنفس عن غضبه « وأشياء تمكنه من أن يؤدب زوجته ، ولكن الإسلام لا يحب أن يتهاذى الرجل في التأديب . وإذا تمادى وتجاوز الأربعة الأشهر نقول له : لا بد أن يوجد حد فاصل .

وبعد ذلك يتقل الحزن سبحانه وتعالى في التكليف إلى أن يتكلم عن الطلاق وقد تكلم من قبل عن الزواج والإيلاء حتى وصل الطلاق .

وعندما نتأمل موقف الإسلام من الطلاق نجد أنه يتكلم كلاما واقعيا يناسب الميول الإنسانية ؛ لأننا مادعنا أحيانا فمن الممكن أن يطرأ على حياة الزوجين أحداث أو مشاعر لم تكن في الحسبان ساعة الزواج . ويجوز أن يكون الإنسان في ساعة الزواج مدفوعا بحرارة ملكة واحدة ، وبعد ذلك عندما يهدأ ، واقع الحياة تتملكه ملكات متعددة ، وقد تسيطر عليه المسألة الجنسية ، وتدفعه للزواج ، وفي سبيل إرضاء شهوته الجنسية قد يحمل بقية ملكات نفسه ، فإذا ما دخل واقع الزواج وهدأت شدة وحرارة غرائز الإنسان تنبه نفس الإنسان إلى مقاييس أخرى يريد أن يراها في زوجته فلا يجدها ويتساءل ما الذي أخفاها عنه ؟

أخفاها سحر وحرمة النظرة الجنسية ، فقد نظر للمرأة قبل الزواج من زاوية واحدة ، ولم ينظر لباقي الجوانب . مثلا قد يجد الزوج أن أخلاق الزوجة تتنافر مع أخلاقه ، وقد يجد تفكيرها وثقافتها تتنافر مع تفكيره وثقافته ، وربما وجد عدم التوافق العاطفي بينه وبينها ولم يحدث تألف نفسي بينهما ، والعواطف - كما نعلم - ليس لها قوانين .

فمن الجائز أن يكون الرجل غير قادر على الاكتفاء بوليمة جنسية واحدة ، فهو لذلك لا يبني حياته على طهر ، وإنما يريد من امرأته أن تكون طاهرة عفيفة في حياتها معه ، بينما يعطى لنفسه الحرية في أن يعدد ولائمه الجنسية مع أكثر من امرأة ، وربما يحدث العكس ، وذلك أن يجد الرجل أن امرأة واحدة تكفيه ، لكن المرأة تريد أكثر من رجل .

وقد يكون الرجل طاهر الأسلوب في الحياة ، وتكون زوجته راغبة في أن يأتيها بالمال

من أى طريق ، فيختلفان . وقد تكون المرأة طاهرة الأسلوب في الحياة فلا ترضى أن يتكسب زوجها من مال حرام .

من هنا يأتى الشقاق ، إن الشقاق يأتى عندما يريد أحد الزوجين أن تكون حياتهما نظيفة طاهرة ، مستقيمة ، ولا يرى الآخر ذلك . مثل هذه الصورة موجودة في الواقع حولنا ، فكم من بيوت تشقى عندما تشقى عندما تختفى الوحدة الأسرية ، وتختلف نظرة أحد الزوجين للأمور عن آخر .

وهذا هو سبب الشقاق الذى يحدث بين الزوجين عندما لا يكفى أحد الزوجين بصاحبه . ولو اتفق رجل وامرأته على العفاف ، والطهر ، والخيرية لاستقامت أمور حياتهما . ولذلك يأتى الإسلام بتشريعاته السامية لتناسب كل ظروف الحياة فيقول الحق سبحانه :

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُنَّ أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٤﴾

الآية كلها تتضمن أحكاماً تكليفية ، والحكم التكليفى الأول هو : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ولنا أن نلاحظ أن الحكم لم يرد بصيغة الأمر ولكن جاء فى صيغة الخبر ، فقال : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، وحين يريد الحق سبحانه وتعالى حكماً لازماً لا يأتى له بصيغة الأمر الإنشائي ، ولكن يأتى له

بصيقة الخبر ، هذا أكد وأوتق للأمر كيف ؟

معنى ذلك أن الحق سبحانه وتعالى حين يأمر فالأمر يصادف من المؤمنين به امتثالاً ، ويُطبق الامتثال في كل الجزئيات حتى لا تشذ عنه حالة من الحالات فصار واقعاً يحكى وليس تكليفاً يُطلب ، ومادام قد أصبح الأمر واقعاً يحكى فكأن المسألة أصبحت تلربحاً يروى هو : « والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء » . ويجوز أن نأخذ الآية على معنى آخر هو أن الله قد قال : « والمطلقات يترصن بأنفسهن » فيكون كلاماً خبرياً .

وقلنا إن الكلام الخبرى يحتمل الصدق والكذب ، إن الله قد قال ذلك فمن أراد أن يصدق كلام الله فلينفذ الحكم ، ومن أراد أن يبارز الله بالكذب ولا يصدقه فلا ينفذ الحكم ، ويرى في نفسه آية عدم التصديق وهي الحيران المبين ، أليس ذلك أكثر إلزاماً من غيره ؟ ومثل ذلك قوله تعالى :

﴿ اَلْخَبِيْثَاتُ لَئِيْمٌۢ بِاَلْحَيْثُوْرِ وَالْخَبِيْثُوْنَ اَلْاَعْيُنُ لِلْخَبِيْثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِيْنَ وَالطَّيِّبُوْنَ لِلطَّيِّبَاتِ ۚ اُولٰٓئِكَ مُبَرَّءُوْنَ مِمَّا يَقُوْلُوْنَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَّرِزْقٌ كَرِيْمٌ ۝۲۵﴾

( سورة النور )

إن هذا وإن كان كلاماً خبرياً لكنه تشريع إنشائي يحتمل أن نطبع وأن تعمى ، ولكن الله يطلب منا أن تكون القضية هكذا « الخبيثات للخبيثين » بمعنى أن ربكم يريد أن تكون « الخبيثات للخبيثين » وأن تكون « الطيبات للطيبين » وليس معنى ذلك أن الواقع لا بد أن يكون كما جاء في الآية ، إنما الواقع يكون كذلك لو نفذنا كلام الله وسيختلف إذا عصينا الله ونمردنا على شرعه . والمعنى نفسه في قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۝﴾

( من الآية ٩٧ سورة آل عمران )

أى اجعلوا من يدخل البيت الحرام آمناً . ويحتمل أن يعصى أحد الله فلا يجعل البيت الحرام آمناً . إذن فقوله الحق : « والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء » هو



حكم تكليفي يستحق النفاذ لمن يؤمن بالله ، وقوله : « يتريص » أي ينتظرون ، واللفظ هنا يناسب المقام تماما ، فالمتريصه هي المطلقة ، ومعنى مطلقة أنها مزمود فيها ، وتريص وتنتظر انتهاء عدتها حتى ترد اعتبارها بصلاحياتها للزواج من زوج آخر . ولم ينته القول الكريم بقوله : « يتريص » وإنما قال : « يتريص بأنفسهن » مع أن المتريصه هي نفسها المطلقة ، ذلك لأن النفس الواعية المكلفة والنفس الأمانة بالسوء تكونان في صراع على الوقت وهو « ثلاثة قروء » ، « وقروء » جمع « قراء » وهو إما الحيضة وإما الطهر الذي بين الحيضتين . وقوله الحق سبحانه وتعالى : « ثلاثة قروء » ما المقصود به ؟

هل هو الحيضة أو الطهر ؟ إن المقصود به الطهر ، لأنه قال : « ثلاثة » بالناء ، ونحن نعرف أن الناء تأتي مع المذكر ، ولا تأتي مع المؤنث ، « والحيضة » مؤنثة « والطهر » مذكر ، إذن ، « ثلاثة قروء » هي ثلاثة أطهار متواليات . والعلة هي استبراء الرحم وإعطاء مهلة للزوجين في أن يراجعا نفسيهما ، فربما بعد الطهر الأول أو الثاني يشتاقي أحدهما للآخر ، فتعود المسائل لما كانت عليه ، لكن إذا مرت ثلاثة أطهار فلا أمل ولا رجاء في الرجوع .

ثم يقول الحق بعد ذلك : « ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن » وما معنى الخلق ؟ الخلق هو إيجاد شيء كان معدوماً ، وهذا الشيء الذي كان معدوماً إما أن يكون حلاً وإما أن يكون حيضاً ، وللحامل عدة جاءت في قوله الحق .

﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾

(من الآية ٤ سورة الطلاق)

أما المرأة الحائل وهي التي بدون حمل ، فعدها أن تحيض وتطهر ثلاث مرات . وهناك حالة ثالثة هي :

﴿ وَالَّذِينَ يَبِئْنَ مِنَ الْعَجِيزِ مَنْ لَيْسَ بِكَرٍّ إِنْ أَدَّتْهُمْ فِعْدَتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّذِي

لَمْ يَحْضَنْ ﴾

(من الآية ٥ من سورة الطلاق)

أى أن المرأة التى انقطعت عنها الدورة الشهرية فعدتها «ثلاثة أشهر» المحكم نفسه للصغيرة التى لم تحض بعد ، أى عدتها ثلاثة أشهر . إذن فنظام العدة له حالات :

• إن كانت غير حامل فعدتها ثلاثة قروء أى ثلاثة أطهار إن كانت ممن يحضن

• إن كانت حاملا فعدتها أن تضع حملها .

• وإن لم تكن حاملا وقد بلغت سن اليأس ولم تعد تحيض ، أو كانت صغيرة لم تصل لسن الحيض ، هذه وتلك عدتها ثلاثة أشهر .

وفوله تعالى : «ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن» يدل على أن المرأة لها شهادتها لنفسها فى الأمر الذى يخصها ولا يطلع عليه سواها . وهى التى تقرر المسألة بنفسها ، فنقول : أنا حامل أولا ، وعليها ألا تكتم ذلك ، فقد يجوز أن تكون حاملا وبعد ذلك تكتم ما فى بطنها حتى لا تنتظر طول مدة الحمل وتتزوج رجلاً آخر فينسب الولد لغير أبيه ، فغالباً ما يستمر الحمل تسعة أشهر ولكن فيه استثناء فهناك حمل مدته سبعة شهور ، وأحياناً ستة شهور . وقد تتزوج المرأة المطلقة بعد ثلاثة شهور وتدعى أنها حامل من الزواج الجديد وأن حملها لم يستمر سوى سبعة أشهر أو ستة أشهر .

وبعضنا يعرف قصة الحامل فى ستة شهور ، فقد جاءوا بامرأة لسيدنا عثمان رضي الله عنه لأنها ولدت لستة أشهر ، فأراد أن يقيم عليها حد الزنى ، فتدخل الإمام على ابن أبى طالب وقال : كيف تقيم عليها الحد لأنها ولدت لستة أشهر ، ألم تقرأ قول الحق سبحانه وتعالى؟ قال عثمان : وماذا قال الحق فى ذلك؟ فقرأ الإمام على قول الله :

﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾

( من الآية ٢٢٣ سورة البقرة )

أى أنها ترضع الوليد لمدة أربعة وعشرين شهراً ، وفى آية أخرى قال الحق :

﴿سَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَفَصَّلَتْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾

( من الآية ١٢ سورة الأحقاف )

فإذا أخذنا من الآية الأولى أربعة وعشرين شهرا وهي مدة الرضاع وطرحناها من الثلاثين شهرا التي تجمع بين الحمل والرضاع في الآية الثانية فهمنا أن الحمل قد يكون ستة أشهر . هنا قال سيدنا عثمان متعجبا : والله ما فطنت لهذا .

إذن فحمل الستة الشهور أمر ممكن ، ومن هنا نفهم الحكمة في قوله تعالى : « ولا يحل لمن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن » ، حتى لا تدعى المرأة أنها ليست حاملا وتزوج رجلا آخر وتنسب إليه ولذا ليس من صلبه ويترتب على ذلك أكثر من إشكال ، منها ألا يرث الولد من الأب الأول ، وأن محارمه لم تعد محرمة عليه ، فأخته من أبيه لم تعد أخته ، وكذلك عماته وخالاته وتنقلب الموازين ، هذا من جانب الأب الأصلي .

أما من جانب الزوج الثاني فالطفل يكتسب حقوقا غير مشروعة له ، سيرث منه ، وتصبح محارم الرجل الثاني محارمه فيدخل عليهن بلا حق ويرى عورائهن ، وتحدث تداخلات غير مشروعة .

إذن فقول الحق : « ولا يحل لمن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن » هو قول يريد به الحق أن تقوم الحيلة على طهر وعمل شرف وعمل عفاف ، ولا يعتدى أحد على حقوق الآخر . هذا بالنسبة للحمل . فكيف يكون الحال بالنسبة للحيض ؟

أيضا لا يحل لها أن تكتن حيضها لتطيل زمن العدة مع زوجها . ويقول الحق : « إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر » . فما علاقة الإيمان هنا بالحكم الشرعي ؟ إنها علاقة وثيقة ، لأن الحمل أو الحيض مسائل خفية لا يحكمها قانون ظاهر ، إنما الذي يحكمها هو عملية الإيمان ، ولذلك قيل : « الغيب لا يحرسه إلا غيب » وما دام الشيء غائبا فلن يحرسه إلا الغيب الأعلى وهو الله تعالى .

ويتابع الحق : « ويعولنهن أحق بردهن في ذلك » والبعل هو الزوج ، وهو الرب والسيد والمالك ، وفي أثناء فترة التبرص يكون الزوج أحق برده زوجته إلى عصمته ، وقوله تعالى : « ويعولنهن أحق بردهن » هل يعني ذلك أن هناك أماسا يمكن أن

يشاركوا الزوج في الرد ؟ لأن الحق جاء بكلمة « أحق » وفي ظاهرها تعطى الحق لغير الأزواج أن يراجعوا » لا . إنما المقصود هو أنه لا حق لأحد هنا إلا للزوج ، فالرد خلال العدة من حق الزوج ، فليس للزوجة أن تقول : لا ، وليس لولي الزوجة أن يقول : لا . فالزوج إذا أراد مراجعة زوجته وأبت وامتنعت هي وجب إشار وتقديم رغبتة على رغبتها ، وكان هو أحق منها ، ولا ينظر إلى قولها ، فله ليس لها في هذا الأمر حق نفذ رضيت به أولاً . أما إذا انتهت العدة فالصورة تختلف ، لا بد من الولي ، ولا بد من عقد ومهر جديدين واشتراط موافقة الزوجة .

« وبمولتهن الحق يردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً » هذا إن أرادوا إصلاحاً . والإرادة عمل غيبي ، فكأنها تهديد للزوجين ، إن التشريع يجيز لهما العودة ، لكن إذا كان الزوج يريد أن يردها ليقع بها الفحش لسبب في نفسه فالتدين يقول له : لا ، ليس لك ذلك . وإن كان القضاء يجيز له ردها ، إلا أن الله يحرم عليه ذلك الظلم . إن من حق الزوج أن يرد زوجته رداً شرعياً للعفة والإحصان ولغرض الزوجة لا لشيء آخر ، أما غير ذلك كالإضرار بها والانتقام منها فلا يجيز له الدين ذلك . أما قضائياً ، فالقضاء يعطيه الحق في ردها ولا يستطيع أحد أن يقف أمامه مهما كانت الأسباب الكامنة في نفسه ، لكن عليه أن يتحمل وزر ذلك العمل . ويتابع الحق : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » أي أن للزوجة مثل ما للزوج ، لكن ما الذي لهن وما الذي عليهن ؟

للثلية هنا في الجنس ، فكل منهما له حق على الآخر حسب طبيعته ، الزوج يقدم للزوجة بعضاً من خدمات ، والزوجة تقدم له خدمات مقابلة ، لأن الحياة الزوجية مبنية على توزيع المسؤوليات ، إن الرجل عليه مسئوليات تقتضيها طبيعته كرجل ، والمرأة عليها مسئوليات تختمها طبيعتها كأنثى . والرجل مطالب بالكدح والسعي من أجل الإنفاق . والمرأة مطالبة بأن توفر للرجل البيت المناسب ليمكن إليها عندما يعود من مهمته في الحياة . ولذلك يقول الله عز وجل :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً

## وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣١﴾

(سورة الروم)

والسكن إلى شيء هو نقيض التحرك ، ومعنى « لتسكنوا إليها » أى إنكم تتحركون من أجل الرزق طوال النهار ثم تعودون للراحة عند زوجاتكم ، فالرجل عليه الحركة ، والمرأة عليها أن تبتلى له حسن الإقامة ، وجمال العشرة وحنان وعطف المعاملة . فالمسئوليات موزعة توزيعاً عادلاً ، فهناك حق لك هو واجب على غيرك ، وهناك حق لغيرك وهو واجب عليك .

ويقول الحق : « وللرجال عليهن درجة » وهى درجة الولاية والقوامة . ودرجة الولاية تعطينا مفهوماً أعم وأشمل ، فكل اجتماع لابد له من قيم ، والقوامة مسئولية وليست نسلطاً ، والذي يأخذ القوامة فرصة للنسلط والتحكم فهو يخرج بها عن غرضها ، فالأصل فى القوامة أنها مسئولية لتنظيم الحركة فى الحياة .

ولا غشاضة على الرجل أن يأتمر بأمر المرأة فيما يتعلق برسالتها كأمراة وفى مجالات خدمتها ، أى فى الشؤون النسائية ، فكما أن للرجل مجاله ، فللمراة مجالها أيضاً . والدرجة التى من أجلها رُفِعَ الرجل هى أنه قوام أعلى فى الحركة الدنيوية ، وهذه القوامة تقتضى أن ينفق الرجل على المرأة تطبيقاً لقول الحق :

﴿ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾

( من الآية ٣٤ سورة النساء )

إذن فالإنفاق واجب الرجل ومسئوليته ، وليعلم أن الله عزيز لا يحب أن يستذل رجل امرأة هى مخلوق لله ، والله حكيم قادر على أن يقتصر للمرأة لو فهم الرجل أن درجته فوق المرأة هى للاستبداد ، أو فهمت المرأة أن وجودها مع الرجل هى منه منها عليه . فلا استدلال فى الزواج ، لأن الزواج أساسه المودة والمعروف . ويقول الحق بعد ذلك :

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ  
وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءَةٍ اتِّقِمُوهُنَّ شَيْئًا  
إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا  
حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ  
اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٩﴾﴾

هنا يتحدث الحق سبحانه وتعالى عن الطلاق بعد أن تحدث عن المطلق في عدتها  
وكيفية ردها ومراجعتها، وإنه سبحانه يتحدث عن الطلاق في حد ذاته والطلاق  
مأخوذ من الانطلاق والتحرر، فكانه حل عقدة كانت موجودة وهي عقدة النكاح،  
وعقدة النكاح هي العقدة التي جعلها الله عقداً مغلفاً وهي الميثاق الغليظ، فقال  
تعالى:

﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾

[سورة النساء]

أنه ميثاق غليظ لأنه أباح للزوجين عورات الآخر، في حين أنه لم يقل عن الإيمان  
إنه ميثاق غليظ، قال عنه: «ميثاق» فقط، فكان ميثاق الزواج أغلظ من ميثاق  
الإيمان. والحق سبحانه وتعالى يريد أن يربى في الناس حل المشكلات بأيسر الطرق.  
لذلك شرع لنا أن نحل عقدة النكاح، ونهاية العقدة ليست كبدايتها، ليست جذرية،  
فبداية النكاح كانت أمراً جذرياً، أخذناه بإيجاب وقبول وشهود وأنت حين تدخل  
في الأمر تدخله وأنت دارس لتبعاته وظروفه، لكن الأمر في عملية الطلاق يختلف؛  
فالرجل لا يملك أغمار نفسه، فربما يكون السبب فيها حيناً أو لشيء.

كان يمكن أن يمر بغير الطلاق ؛ فيشاء الحق سبحانه وتعالى أن يجعل للناس أناة وروية في حل العقدة فقال : « الطلاق مرتان » يعني مرة ومرة ، ولقاتل أن يقول : كيف يكون مرتين ، ونحن نقول ثلاثة ؟ وقد سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال يا رسول الله قال الله تعالى : « الطلاق مرتان » فلم صار ثلاثاً ؟

فقال صلى الله عليه وسلم مبتسماً : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . فكان معنى « الطلاق مرتان » ، أى أن لك في مجال اختيارك طلقتين للمرأة ، وإنما الثالثة ليست لك ، لماذا ؟ لأنها من بعد ذلك ستكون هناك بينونة كبرى ولن تصبح مسألة عودتها إليك من حقك ، وإنما هذه المرأة قد أصبحت من حق رجل آخر . .

﴿ حَتَّى تَسْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾

( من الآية ٢٣٠ سورة البقرة )

أما قول الرجل لزوجته أنت « طالق ثلاثاً » يُعتبر ثلاث طلاقات أم لا ؟ نقول : إن الزمن شرط أساسى في وقوع الطلاق ، يطلن الرجل زوجته مرة ، ثم تمضي فترة من الزمن ، ويطلقها مرة أخرى فتصبح طلاقاً ثانية ، وتمضي أيضاً فترة من الزمن وبعد ذلك نصل لقوله : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » ولذلك فالآية نفسها واضحة وصريحة في أن الطلاق بالثلاث في لفظ واحد لا يوقع ثلاث طلاقات ، وإنما هي طلاق واحدة ، صحيح أن سيدنا عمر رضى الله عنه جعلها ثلاث طلاقات ؛ لأن الناس استسهلوا المسألة ، فرأى أن يشدد عليهم ليكفوا ، لكنهم لم يكفوا ، وبذلك نعود لأصل التشريع كما جاء في القرآن وهو « الطلاق مرتان » .

وحكمة توزيع الطلاق على المرات الثلاث لا في العبارة الواحدة ، أن الحق سبحانه يعطى فرصة للتراجع .. وإعطاء الفرصة لا يأتى في نفس واحد وفي جلسة واحدة . إن الرجل الذى يقول لزوجته : أنت طالق ثلاثاً لم يأخذ الفرصة لتراجع نفسه ولواعترنا قوله هذه ثلاث طلاقات لتهدمت الحياة الزوجية بكلمة . ولكن عظمة التشريع في أن الحق سبحانه وزع الطلاق على مرات حتى يراجع الإنسان نفسه . فربما أخطأ في المرة الأولى ، فيمسك في المرة الثانية ويندم . وساعة تجد التشريع يوزع أمراً يجوز أن يحدث ويجوز ألا يحدث ، فلا بد من وجود فاصل زمني

بين كل مرة . وبعض المتشدين يريدون أن يبرروا للناس تهجمهم على منهج الله فيقولون : إن الله حكم بأن تعدد الزوجات لا يمكن أن يتم فقال :

﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾

(من الآية ١٢٩، سورة النساء)

ويقولون : إن الله اشترط في التعدد العدل ، ثم حكم بأننا لن نستطيع أن نعدل بين الزوجات مهما حرصنا ، فكانه رجع في التشريع ، هذا منطقتهم . ونقول لهم : أكملوا قراءة الآية تفهموا المعنى . إن الحق يقول : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ثم فرع على النفس فقال :

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾

(من الآية ١٢٩، سورة النساء)

ومادام النفس قد فرّغ عليه فقد انتهى ، فالأمر كما يقولون : نفى النفس إثبات . أن الاستطاعة ثابتة وباقية وكان قوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل » إشارة إليها . وكذلك الأمر هنا « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . فمادام قد قال : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وقال : « الطلاق مرتان » أى أن لكل فعل زمناً ، فذلك يتناسب مع حلقات التأديب والتهذيب ، وإلا فالطلاق الثلاث بكلمة واحدة في زمن واحد ، يكون عملية قسرية واحدة « وليس فيها تأديب أو إصلاح أو تهذيب » وفي هذه المسألة يقول الحق : « ولا يحل لكم أن تلتذذوا بما آتيتموهن شيئاً ، لأن المفروض في الزوج أن يدفع المهر نظير استمتاعه بالبضع ، فإذا ما حدث الطلاق لا يحل للمطلق أن يأخذ من مهره شيئاً ، لكن الحق استثنى في المسألة فقال : « إلا أن يخاف ألا يقيها حدود الله فإن خفتم ألا يقيها حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » .

فكان الحق سبحانه وتعالى أراد أن يجعل للمرأة مخرجاً إن أريد بها الضرر وهي لا تقبل هذا الضرر . فبأن الحق وشرع : مادام قد خاف ألا يقيها حدود الله ، فقد أذن لها أن اقتدى نفسك أيتها المرأة بشيء من ماله ويكره أن يزيد على المهر إلا إذا كان ذلك ناشئاً عن نشوز منها ومخالفة للزوج فلا كراهة إذن في الزيادة على المهر .



وقد جاء الواقع مطابقاً لما شرع الله عندما وقعت حادثة « جميلة » أخت «عبدالله بن أبي» حينما كانت زوجة لعبد الله بن ليس ، فقد ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : « أنا لا اتهمه في دينه ولا خلقه ولكن لا أحب الكفر في الإسلام » وهي تقصد أنها عاشت معه وهي تبغضه ، لذلك لن تزدى حقه وذلك هو كفر العشير أى إنكار حق الزوج وترك طاعته .

وهي قد قالت : إنها لا تنهمه لا في دينه ولا في خلقه لتعبر بذلك عن معان عاطفية أخرى ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلم منها ذلك ، فقالت : لقد رفعت الحياء فوجدته في عدة رجال فرأيتهم أشد منهم سواداً وأنصرهم قامة وأحبهم وجهاً ، فقال لها صلى الله عليه وسلم : « أتدوين حديثه ؟ » فقالت : وإن شاء ربه ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا حاجة لنا بالزيادة ، ولكن ردّي عليه حديثه .

وسمى هذا الأمر بالخلع ، أى أن تخلع المرأة نفسها من زوجها الذي تخاف ألا تزدى له حقاً من حقوق الزوجية ، إنها تخلع نفسها منه بما لا يصيبه ضرر . فقد يريد أن يتزوج بأخرى وهو محتاج إلى ما قدم من مهر لمن يريد أن تخلع نفسها منه . ويتابع الحق سبحانه : « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتنهم شيئاً » وهذا الشيء هو الذى قال عنه الله في مكان آخر :

﴿ وَأَتَيْتُمُوهُنَّ فَنُطِئْنَكُمْ قُلُوبُهُنَّ ﴾ (١٦)

( سورة النساء )

ويتابع الحق الآية بقوله : « إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله » والمقصود هنا هما الزوجان ، ومن بعد ذلك نأتى مسؤولية أولياء أمر الزوجين والمجتمع الذى يهمه أمرهما في قوله : « فإن خفتما ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يمتد حدود الله فأولئك هم الظالمون » .

وحُدود الله هي ما شرعه لعباده حداً مانعاً بين الحلال والحرام . وحدود الله إما أن ترد بعد المناهى ، وإما أن ترد بعد الأوامر ، فإن وردت بعد الأوامر فإنه يقول :

« تلك حدود الله فلا تعتدوها » أى آخر غاييتكم هنا ، ولا تعتدوا الحد ، ولكن إن جاءت بعد النواهي يقول : « تلك حدود الله فلا تقربوها » ، لأن الحق يريد أن يمنع النفس من تأثير المحرمات على النفس ، فتلح عليها أن تفعل ، فإن كنت بعيداً عنها فالأفضل أن تظل بعيداً .

وانظر جيداً فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله فى أرضه محارمه » (١) .

ومادامت الحدود تشمل مناهى الله وتشمل أوامر الله فكل شيء مأمور به وكل شيء منهى عنه يجب أن يظل فى مجاله من الفعل فى « افعل » ومن النهى فى « لا تفعل » . وإذا انتقل نظام ( افعل ) إلى دائرة ( لا تفعل ) وانتقل ما يدخل فى دائرة « لا تفعل » إلى دائرة « افعل » ، هنا ينتقل نظام الكون ، ومادام نظام الكون أصابه الخلل فقد حدث الظلم ، فالظلم هو أن تنقل حق إنسان وتعطيه لإنسان آخر ، وتشريع الطلاق حد من حدود الله ، فإن حاولت أن تأتى بأمر لا يناسب ما أمر الله به فى تنظيم اجتماعى فقد نقلت المأمور به إلى حيز المنهى عنه ، وبذلك تحدث ظلماً .

والحق سبحانه وتعالى حينها يعالج قضايا المجتمع يعالجها علاجاً يمنع وقوع المجتمع فى الأمراض والأفات ، والبشر إن أحسن الظن بهم فى أنهم يشعرون للخير وللمصلحة ، فهم يشعرون على قدر علمهم بالأشياء ، لكننا لا نأمن أن يجهلوا شيئاً يحدث ولا يعرفوه ، فهم شرعوا لما عرفوا ، وإذا شرعوا لما عرفوا وفوجئوا بأشياء لم يعرفوها ماذا يكون الموقف ؟ إن كانوا مخلصين بحق داسوا على كبرياء غرورهم التشريعى وقالوا نَعْدُل ما شرعنا ، وإن ظلوا فى غلوائهم فمن الذى يشقى ؟ إن المجتمع هو الذى يشقى بعنادهم .

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

والحق سبحانه وتعالى لا ينهم الناس جميعاً في أن منهم من لا يريد الخير ، ولكن هناك فرق بين أن تريد خيراً والآن تقدر على الخير . أنت شرعت على قدر قدرتك وعلمك . ونعرف جميعاً أن شفاء التجارب في القوانين الاجتماعية النظرية تقع على المجتمع .

ونعرف جيداً أن هناك فرقاً بين العلم التجريبي المعمل والكلام النظري الأهرائي ، فالعلم التجريبي يشقى به صاحب التجربة ، إن العالم يكذب وينصب في معمله وهو الذي يشقى ويضحي بوقته وبماله وبصحته ويعيش في ذهول عن كل شيء إلا تجربة التي هو بصليدها ، فإذا ما انتهى إلى قضية اكتشافية فالذي يسعد باكتشافه هو المجتمع . لكن الأمر يختلف في الأشياء النظرية ، لأن الذي يشقى بأخطاء المقتنين من البشر هو المجتمع ، إلى أن يحىء مقفن يعطف على المجتمع ويعدل خطأ من سبقه .

أما الحق سبحانه وتعالى فقد جاءنا بتشريع يحىى البشر من الشقاء ، فآله - سبحانه - يتركنا في العالم المادى التجريبي أحراراً ، ادخلو المعمل وستنتهون إلى أشياء قد تتفقون عليها ، لكن إياكم واختلافات الأهواء ؛ لذلك تولى الله عز وجل تشريع ما يختلف فيه الأهواء ، حتى يضمن أن المجتمع لا يشقى بالخطأ من المشرعين ، لفترة من الزمن إلى أن يحىء مشرع آخر ويعدل للناس ما أخطأ فيه غيره .

لذلك نجد في عالمنا المعاصر الكثير من القضايا النابعة من الهوى ، ويتمسك الناس فيها بأهوائهم ، ثم تضغط عليهم الأحداث ضغطاً لا يستطيعون بعدها أن يضعوا رءوسهم في الرمال ، بل لابد أن يواجهوها ، فإذا ما واجهوها فإنهم لا يجدون حلاً لها إلا بما شرعه الإسلام ، ونجد أنهم اتقوا مع تشريعات الإسلام .

إن بعضاً من الكارهين للإسلام يقولون : أنتم تقولون عن دينكم : إنه جاء ليظهر على كل الأديان ، مرة يقول القرآن :

﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ۝١٨﴾

( سورة الفتح )

ومرة يقول القرآن :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ۚ وَاللَّهُ مُنِيرُ نُورِهِ ۚ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۝١٩﴾  
 هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَلَوْ كَرِهَ  
 الْمُشْرِكُونَ ۝٢٠﴾

( سورة الصف )

ويستمر هؤلاء الكارهون للإسلام في قولهم ويضيفون : إن إسلامكم لم يظهر على الدين كله حتى الآن بدليل أن هناك الملايين لم يدخلوا الإسلام ؟ وتقول لهم : أو يظهر على الدين كله بأن يؤمن الناس بالإسلام جميعاً ، لا ، لو فطنوا إلى قول الله : « ولو كره الكافرون » لعلموا أن إظهار الإسلام على الدين لا بد أن يلازمه وجود كافرين كارهين ، ومادام الإسلام موجوداً مع كافرين كارهين ، فهو لن يظهر كدين ، ولكنه يظهر عليهم - أي يغلبهم - كنظام يضطرون إليه ليحلوا مشكلات مجتمعاتهم الكافرة ، فيأخذون من أنظمة وفوائيد الإسلام وهم كارهون ، ولذلك نجدهم يستقون قواتينهم وإصلاحاتهم الاجتماعية من تعاليم الإسلام .

ولو كانوا سيأخذونه كدين لما قال الحق : « ولو كره الكافرون » أو « ولو كره المشركون » لأنهم عندما يعتنقونه كدين فلن يبقى كاره أو مشرك . لكن حين يقول سبحانه : « ولو كره الكافرون » ود « ولو كره المشركون » فذلك يعني : أن أطمئنا يا من أمتتم بمحمد صلى الله عليه وسلم وأخذتم الإسلام ديناً ، إن تجارب الحياة ستأتي لتثبت لدى الجاحدين صدق دينكم ، وصدق الله في تقنيه لكم ، وسيضطر الكافرون والمشركون إلى كثير من قضايا إسلامكم ليأخذوها كنظام يحلون به مشاكلهم رغم عنادهم وإصرارهم على أن يكونوا ضد الإسلام .

وضربنا عل ذلك مثلاً بما حدث في إيطاليا التي بها الفاتيكان قبله الكاثوليك الروحية ؛ فقد اضطروا لأن يشرعوا قوانين نبيح الطلاق ، وحدث مثل ذلك في أسبانيا وغيرها من الدول . انظر كيف تراجعوا في مبادئ كانوا يعيبرتها عل الإبلام ! لقد اضطرتهم ظروف الحياة لأن يقتنوا إباحة الطلاق تقنياً بشرياً لا بتقنين إلهي . ومثل هذه الأحداث تبين لنا مدى ثقنتا في ديننا ، وأن مشكلات البشرية في بلاد الكفر والشرك لن يحلها إلا الإسلام ، فإن لم يأخذوه كدين فسيضطرون إلى أخذه كنظام .

ومن شرف الإسلام ألا يأخذوه كدين ؛ لأهم لو آمنوا به لكانت أفعالهم وقوانينهم تطبيقاً للإسلام من قوم مسلمين ، ولكن أن يظلوا كارهين للإسلام ثم يأخذوا من مبادئ الدين الذي يكرهونه ما يصلح مجتمعاتهم الفاسدة فذلك الفخر الأكبر للإسلام . إن هذا هو مفهوم قول الحق : « ولو كره الكافرون » وه ولو كره المشركون » وإذا ما جاء لك أحد في هذه المسألة فقل له : من شرف الإسلام أن يظل في الدنيا مشرك ، وأن يظل في الدنيا هؤلاء الكفار ثم يرغموا ليحلوا مسائل مجتمعاتهم بقضايا الإسلام ، والإسلام يفخر بأنه سبقهم منذ أربعة عشر قرناً إلى ما يلهثون وراءه الآن بعد مضي كل هذا الزمن . ويقول الحق بعد ذلك :

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ۚ  
فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا  
حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

وسبق أن قال الحق : « الطلاق مرتان » وبعدها قال : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وهنا يتحدث الحق عن التسريح بقوله : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » . وذلك حتى يبين لنا أنه إن وصلت الأمور بين